الإطلاق الدلالي في كتاب سيبويه

emantic launch in Sibawayh's book

إعداد

خلود بنت خليل بن محمد اشتيوي

طالبة دكتوراه في جامعة الملك سعود

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم اللغة العربية

الإطلاق الدلالي في كتاب سيبويه

خلود بنت خليل اشتيوي

قسم اللغويات- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: kholoud1428@hotmail.com

الملخص:

اعتنى سيبويه بكثير من الظواهر اللغوية في التراكيب النحوية، وربطها بالدلالة التي تسهم في تكوين الجمل النحوية، ومن أبرز هذه الظواهر ظاهرة الإطلاق الدلالي في الجملة، التي يُراد بها عدم تقييد الدلالة بأمر معين والتوسع في المعنى حيث يغطي كل ما له علاقة بجنسه.

وسعت هذه الدراسة إلى إيجاد ملامح الإطلاق عند سيبويه، واستقراء الدلالات التي تنتج من الإطلاق في الجمل، مع تتبع استعمالات الإطلاق في أبرز كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين، حيث يندر استعمال مطلح (الإطلاق) في الدرس النحوي في كتب المتقدمين مثل المبرد، ويبدأ بالظهور تدريجيًا في كتب المتأخرين مثل: أبي حيان، وابن هشام، وغيرهم، وأما مفهومه فيكاد يكون متطابقا في معظم المسائل النحوية التي يُراد منها إطلاق الدلالة بمعانٍ واسعة وغير محددة.

وأما عند سيبويه فلم يظهر لفظ (الإطلاق والمطلق) في كتابه، بل استعمل لفظ (الإبهام والمبهم) ليدل على اتساع المعنى وعدم تقييده بذات معينة.

فجاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أبعاد الإطلاق الدلالي عند سيبويه في ثلاثة جوانب: الإطلاق في الجملة الاسمية، والإطلاق في الجملة الفعلية، والإطلاق في الحروف.

وتوصلت إلى أبرز المعاني التي يدل عليها الإطلاق في دلالة الجمل، فكان أبرزها الاتساع في المعنى، أو للمبالغة والتعظيم، أو للإيجاز، وكل هذا يضيف قيمة جمالية وبلاغية للنص بإعطاء معانٍ إضافية، فتوظف اللغة توظيفا إبداعيًا.

الكلمات المفتاحية: إطلاق، مطلق، مبهم، عموم، سيبويه.

emantic launch in Sibawayh's book

Kholoud bint Khalil Shteiwi
Department of Linguistics - King Saud University - Kingdom of Saudi Arabia
Email: kholoud1428@hotmail.com

Abstract :
Sibawayh paid attention to many linguistic phenomena in grammatical structures, and linked them to the meaning that contributes to the formation of grammatical sentences. One of the most prominent of these phenomena is the phenomenon of semantic release in the sentence, which means not restricting the meaning to a specific matter and expanding the meaning as it covers everything related to its gender.
This study sought to find the features of generalization according to Sibawayh, and to extrapolate the connotations that result from generalization in sentences, while tracking the uses of generalization in the most prominent books of early and late grammarians, as the term "allaq" is rarely used in the grammar lesson in the books of the predecessors, such as al-Mubarrad, and begins to appear gradually in The books of later scholars, such as: Abu Hayyan, Ibn Hisham, and others, and as for its concept, it is almost identical in most grammatical issues that are intended to give meaning in broad and non-specific meanings.
As for Sibawayh, the word (absolute and absolute) did not appear in his book. Rather, he used the word (vague and vague) to indicate the breadth of the meaning and not restricting it to a specific essence.
This study came to shed light on the dimensions of semantic release according to Sibawayh in three aspects: release in the nominal sentence, release in the verbal sentence, and release in letters.
I reached the most prominent meanings indicated by the general meaning in the meaning of sentences, the most prominent of which was breadth in meaning, or exaggeration and exaggeration, or brevity, and all of this adds aesthetic and rhetorical value to the text by giving additional meanings, thus employing the language creatively.

Keywords: Absolute, Absolute, Vague, General, Sibawayh.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على نبينا محمد -ﷺ- الذي آتاه الله جوامع الكلم، وبعد:

فتتجلى في اللغة عدة ظواهر لغوية: أسلوبية، ودلالية، وتركيبية، فمنها ما تناوله الباحثون بالبحث والتأليف فيه، ومنها ما لم يُلقَ الضوء عليها بعد في حدود اطلاعي، وذلك مثل ظاهرة (الإطلاق في كتاب سيبويه خاصة) أو ظاهرة الإطلاق بعامة التي ألمح إليها عدد من النحويين واللغويين في مؤلفاتهم بإشارات متناثرة.

وقد جاء مصطلح المطلق في المصادر النحوية بعد سيبويه بكثرة، حيث اعتمد عليها النحويون في مجال بناء الأحكام النحوية، وفي ميدان التقسيم والتفريع، وكذلك التحليل والتفسير، وقد يستعمل في مقابل الإطلاق مصطلحات أخرى مثل: الإبهام والعموم.

وأما إذا ما جئنا إلى سيبويه: وهو إمام النحويين، الذي كتابه هو موضوع هذه الدراسة فإننا نجد في كتابه ملامح لقضية الإطلاق، فمفهومه وفكرته ظاهرة في مواضع كثيرة من كتابه، وذلك بالحكم بإطلاق الدلالات في بعض المواضع.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سيبويه لم يكن يستعمل لفظ الإطلاق، بل كانت دلالته تظهر في إيضاحه لبعض تراكيب الجمل ودلالاتها، وكثيرا ما كان يستعمل ألفاظا أخرى بمعنى الإطلاق، مثل: الإبهام، والمبهم، والتعميم، وعمَّ، مما ينم عن وعي سيبويه بأهمية الإطلاق في الدراسات النحوية، وأثرها في دلالة الجملة.

مشكلة البحث وأهدافه:

اهتم سيبويه في كتابه بالتقعيد لعلوم اللغة العربية: (نحوًا، وصرفًا، ولغةً، وأصواتًا) فقد ورد في كلامه الكثير من مواضع الإطلاق في الجمل والتراكيب، فكانت هذه العناية من سيبويه –رحمه الله– مما يشير لأهمية هذه القضية في مجال الدرس النحوي واللغوي، غير أن معالم قضية الإطلاق في كتاب سيبويه لم يكن في أمرها من الوضوح والبيان ما يغني عن إقامة دراسة خاصة فيها، شأنها في ذلك شأن كثير من الظواهر اللغوية التي لا تزال بحاجة إلى عقد دراسات مستقلة فيها، ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذه الدراسة.

وقد سعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- تقديم نبذة عن مفهوم الإطلاق في الدرس النحوي.

٢- عرض آراء سيبويه في الإطلاق وتحليلها.

٣- بيان أثر الإطلاق في التراكيب النحوية في كتاب سيبويه وما ينتج عنها من دلالات.

تساؤلات البحث:

لقد سعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما مفهوم الإطلاق؟

٢- ما مدى وجود فكرة الإطلاق عند سيبويه وعند النحويين من بعده؟

٣- ما أثر الإطلاق في التراكيب النحوية في كتاب سيبويه وما ينتج عنه من دلالات؟

منهج البحث:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي القائم على الاستقراء والتحليل، لدراسة كتاب سيبويه في ضوء قضية الإطلاق؛ لبيان هذه القضية المهمة من

قضايا الدرس النحوي، ولبيان الأبعاد الدلالية والوظيفية لهذه الظاهرة في المفردات، وفي التراكيب، وفي الأحكام النحوية على حد سواء.

منهج الباحثة:

وقد سرتُ في إعداد هذه الدراسة وَفق منهج معين تمثلت معالمه فيما يأتي:

١- قصرتُ الدراسة في كتاب سيبويه على الجانب النحوي فقط.

٢- حرصتُ على انتخاب مسائل تتعلق بالإطلاق تتناول غالب أبواب النحو.

٣- ركزتُ في مسائل الإطلاق على إيضاح الجانب الدلالي.

٤- المسائل التي لا تمثل أبوابا نحوية مثل الحذف، جعلتُ الحديث عنها عقب الأبواب النحوية.

محتويات البحث (أجزاؤه الرئيسة):

انتظمت هذه الدراسة في ثلاثة مباحث مسبوقة بمقدمة وتمهيد، وأعقبتها بخاتمة وقائمة للمصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

المقدمة:

تناولت فيها أهمية الموضوع، وتساؤلاته، وأهدافه، ومنهج البحث، ومنهج الباحثة.

التمهيد:

ويشتمل على ما يأتي:

أ- ذكر معنى الإطلاق لغة واصطلاحا، وتأصيل فكرته، وبيان أصوله في كتب النحويين واللغويين.

ب-الفرق بين الإطلاق والعموم والتقييد والتخصيص.

مسائل الإطلاق عند سيبويه في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول- الإطلاق في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني- الإطلاق في الجملة الفعلية.

المبحث الثالث- الإطلاق في الحروف.

ثم ختمت البحث بخاتمة عرضت فيه خلاصة ما جاء في هذه الدراسة من نتائج.

وأسال الله تعالى أن أكون قد وُفقت في هذه الدراسة، فإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وأن تكون هذه الدراسة ذات فائدة في توضيح دلالات الجمل وتراكيبها بناء على مفاتيح الإطلاق في كتاب سيبويه خاصة، وفي الدراسات النحوية عامة، ودواعي استعمالاتها، وتحقيق قصد المتكلم وبيان رسالته، وأن تُعين الدارس النحوي واللغوي بالاستفادة منها، أو ببناء دراسة عليها، وأن تكون هذه الدراسة في خدمة اللغة العربية وأهلها.

ولله الحمد والشكر على كل شيء.

الإطلاق الدلالي في كتاب سيبويه

تمهيد:

تتجلى في اللغة عدة ظواهر لغوية: أسلوبية ودلالية وتركيبية، فمنها ما تناولها الباحثون بالبحث والتأليف فيها، ومنها ما لم يُلقَ الضوء عليها بعد في حدود اطلاعي، وذلك مثل ظاهرة (الإطلاق والتقييد) التي ألمح إليها بعض العلماء في مؤلفاتهم بإشارات متناثرة.

وقد جاءت بعض الأحكام في الدراسات النحوية مطلقة سواء في اللفظ أم في المعنى، ويقابلها أحكام مقيدة في جوانب متعددة: في اللفظ الإعرابي أو في المفهوم والمعنى، إلى غير ذلك من الجوانب، وقد أتى مصطلحا المطلق والمقيد في المصادر النحوية بكثرة، حيث اعتمد عليهما النحويون في مجال بناء الأحكام النحوية، وفي ميدان التقسيم والتفريع، وكذلك التحليل والتفسير، وقد يستعمل في مقابل التقييد والإطلاق مصطلحات أخرى مثل: التخصيص والعموم.

ستقتصر الدراسة في هذا البحث على الإطلاق في التراكيب النحوية، وعناية النحويين المتقدمين والمتأخرين به وظهور ملامحه في دارساتهم، ودواعي الإطلاق في تراكيب الجمل، ووسائله، ودلالاته.

الإطلاق لغة:

تتقارب المعاني اللغوية التي تعطيها لفظة (الإطلاق) في المعاجم العربية، حيث اشتركت دلالاتها في معانٍ متقاربة، فقد جاءت تلك المعاني دالة على: الإرسال، والترك، والإخلاء، والفتح، والانبساط، والانشراح وما شابه ذلك، مما يعطي دلالة عامة على الخلوّ من أي نوع من أنواع القيود.

فجاء في التهذيب للأزهري: "والتَّطْلِيقُ: التَّخْلِيَةُ والإرْسَالُ، وحلّ العَقْدِ، ويكونُ الإطْلاقُ بمعْنَى التَّرْكِ والإرْسَالِ. وطَلَّقْتُ البِلاَدَ: فَارَقْتُهَا، وطَلَّقْتُ

القَوْمَ: تركْتُهُمْ "[1].

مفهوم الإطلاق في الاصطلاح:

لم أقف على تعريف محدد ودقيق للفظ الإطلاق عند النحويين واللغويين، وإنما غالب ما أمكن العثور عليه تعريفات عامة لما كان متصفا بالخلوّ من محدد أو شرط أو استثناء ونحو ذلك؛ ولهذا كان من المستبعد العثور على حد منضبط مقنن للفظ الإطلاق – حسب ما اطلعتُ عليه – غير أنه يمكن إدراك أن هناك دلالات وإشارات توحي وتقترب من مفهوم الإطلاق والمطلق في الدرس النحوي.

١- الأزهري (ت٣٧٠هـ)، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ط١، باب القاف والطاء، ١٨/٩. وانظر كذلك: الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، ط٤، ١٥١٧/٤–١٥١٨، مادة (طلق). والعسكري (ت٤٠٠هـ) أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ط٢، ص٢٥٦. وابن منظور (ت٧١١هـ)، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، ط١، ٤٦٠/٥، مادة (طلق). والفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ط١، ٣٥٠/٣، مادة (طلق).. والزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نواف الجراح، دار صارد، بيروت، ٢٠١١م، ط١، ٤٥٧/٦، مادة (طلق).

فمن أبرز الإشارات التي عرّفت الإطلاق ما جاء في التعريفات الآتية:

قول الرماني: "المطلق هو المجرد مما يعين المعنى"[١].

ومن أقدم من عُني بالحديث عن لفظ المطلق ابن فارس، حيث أفرد في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) لذلك بابًا أسماه: (باب الخطاب المطلق والمقيد) فقد تناوله بهذا النص الصريح الذي يميز فيه بين مفهومي الإطلاق والتقييد في المعنى من حيث كونها ظاهرة لغوية –وإن كان لم يتطرق لهما من ناحية وجودهما في الدرس النحوي– فأوضح معنى الإطلاق بقوله: " أمّا الإطلاق فأن يُذكر الشيء باسمه لا يُقرَن به صفة ولا شرط ولا زمان ولا عدد ولا شيء يشبه ذلك"[٢].

وكذلك من النحويين الذين تناولوا لفظ الإطلاق ابن هشام الأنصاري، وذلك عند تفريقه بين اسم الجنس النكرة وما يدخل عليها (أل) التعريف، حيث قال: "والفرق بين المعرف بـ (أل) هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد"[٣].

وممن اعتنى بلفظ الإطلاق: أبو البقاء الكفوي حيث نجد عنده

---

١ – الرماني (ت٣٨٤هـ)، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، (د.ت)، (د.ط)، ص ٣٧.

– ٢ابن فارس (ت٣٩٥هـ) ، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، لعام ١٤١٨–١٩٩٧م، ط١، ص ١٤٦.

– ٣ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، عبد الله جمال الدين بن يوسف، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، (د.ط) ٧٣/١.

تفصيلا دقيقا في تعريفه للإطلاق والمطلق، حيث وضع تعريفًا أكثر دقة بقوله: "المطلق هو الدال على الماهية من غير دلالة على الوحدة والكثرة، والنكرة دالة على الوحدة، ولا فرق بينهما في اصطلاح الأصوليين. والمطلقة -بالتاء-: النكرة، وهو الدال على فرد غير معين؛ لأن التاء لا تدخل على المطلق المصطلح؛ لأنه صار لقبا فخرج عن الوصفية، والمطلق: هو المتعري عن الصفة والشرط والاستثناء"[1].

فمما سبق مما ورد من الإشارات والحديث والتعريفات عند النحويين واللغويين للإطلاق والمطلق يمكن أن نخلص لتحديد المراد بالمطلق في ميدان الدرس النحوي، فيقال:

المطلق: هو ما يطرحه النحوي عند حديثه عن أمر نحوي جاعلا إياه عاريا عن صفة، أو شرط، أو استثناء، ونحو ذلك.

والإطلاق في الجملة دلاليا: أي التوسع في المعنى حيث يغطي كل ما له علاقة بجنسه، دون حصره في شيء معين، نحو قولنا: فلان يحل ويربط، فلم يعين بماذا يحل ويربط، بل اتسع المعنى ليدل على كل ما هو قابل للحل والربط، بغية دلالة السلطة المطلقة بيد صاحبها.

وبعد النظر في التعريفات اللغوية، وفي حديث النحويين واللغويين عن الإطلاق، وتأمل ذلك كله، فإنه يوجد بينهما تطابق تام، وارتباط شديد في المعنى والدلالة بينهما، ففي أصل اللغة الإطلاق يعني التخلية والترك والإرسال، وكذلك الحال في الاستعمال النحوي، فيظهر أن النحويين واللغويين وفقوا في استقاء لفظ الإطلاق من مصدره اللغوي، ونقله للاستعمال في ميدان الدراسة النحوية، فلا تنافر في الدلالة بينهما في

---

[1] - الكفوي (ت ١٠٩٣هـ)، أبو البقاء أيوب بن موسى، معجم الكُلِّيَّات، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ط٢، ص٨٤٨.

المجالين اللغوي والنحوي.

الفرق بين الإطلاق والعام، أو المطلق والعموم:

قد يتبادر إلى ذهن القارئ أو الدارس أن هناك تشابها أو تطابقا بين لفظي الإطلاق والعام، أو المطلق والعموم، وفي الحقيقة أنهما يختلفان، ومما سبق ذكره في الإطلاق اصطلاحا، ساعدنا هذا في رؤية الفرق بين الإطلاق والعام، والمطلق والعموم، حيث عرّف العام والعموم بعض العلماء، مثل الزبيدي الذي يقول في تعريفه للعموم: " وعمَّ الشيء يعُمُّ عُموما: شمل الجماعة، يُقال عمَّهم بالعطية، وهو مِعَمٌّ بكسر أوله"[١].

وأما أبو هلال العسكري فكان أبرز من وضع حدا للتفريق بين العام والمطلق، إلا إنه لم يستعمل لفظ الإطلاق، وإنما استعمل لفظ (المبهم) الذي أجده أقرب الاصطلاحات إلى معنى الإطلاق فيقول في هذا: "أَن العَام يشْتَمل على أَشيَاء، والمبهم يتَنَاوَل وَاحِد الْأَشيَاء لَكِن غير معِين الذوات فقولنا شيء مُبْهَم وَقَوْلنَا الْأَشْيَاء عَام"[٢]، فلعل العسكري أراد بالإبهام هنا هو الإطلاق حيث يظهر لي من تعريفه للمبهم قرابته من مفهوم الإطلاق إن لم يكن هو ذاته، حيث أنه يتناول شيئا واحدا (وهو جنس الشيء نفسه) وقوله (غير معين الذوات) أي دون قيود أو تحديد أو تعيين لذوات من ذلك الجنس، والإبهام كما أزعم هو صفة من صفات الإطلاق، فالإرسال والترك والتخلية في الأحكام هي مبهمة دون تحديد أو توضيح أو بيان.

وفي دراسات أصول الفقه يذكر الرازي الفرق بين العام والمطلق بتعريفات دالة على كل منهما، فيقول: "اللفظة الدالة على الحقيقة من حيث إنها هي هي، من غير أن تكون فيها دلالة على شيء من قيود تلك

١ – الزبيدي، تاج العروس، ٥١٨/٧، مادة (عمم)

٢ – العسكري، الفروق اللغوية، ص ٧٢.

الحقيقة، سلبًا كان ذلك القيد أو إيجابًا فهو المطلق، وأما اللفظ الدال على تلك الحقيقة مع قيد الكثرة، فإن كانت الكثرة كثرة معينة بحيث لا يتناول ما يزيد عليها فهو اسم العدد، وإن لم تكن الكثرة كثرة معينة فهو العام"[1] فقد أضاف الرازي هنا دلالة العام إذا قُيّد بعدد معين، كأن يكون الحكم عاما يشمل خمسين شخصا أو مئة أو ألف شخص، فهذا عام إلى حدٍ معين، وهو ما أسماه (اسم العدد)، وهو برأيي يدخل في المقيد، أما إن كان شاملا لكل شيء دون تحديد فهو العام.

أما الشوكاني فقد صرّح بالفرق بين الإطلاق والعام بشرح مفصل حيث يقول: "اعلم: أن العام عمومه شمولي، وعموم المطلق بدلي، وبهذا يصح الفرق بينهما ... والفرق بين عموم الشمول وعموم البدل أن عموم الشمول كلي يحكم فيه على كل فردٍ فرد، وعموم البدل كُلي من حيث أنه لا يمنع من تصوّر مفهومه من وقوع الشِّركة فيه، ولكن لا يُحكم فيه على كل فردٍ فرد، بل على فردٍ شائع في أفراده يتناولها على سبيل البدل، ولا يتناول أكثر من واحدٍ منها دُفعة"[2] وهنا يظهر عنصر الجنوسة في المطلق، بقوله: (بل على فردٍ شائع في أفراده)، فلابد أن يكون الحكم من جنس الشيء؛ لذا كان المطلق بدليًّا، أما العام فهو شمولي حيث يشمل جنس الشيء وغيره.

---

١ – الرازي (ت ٦٠٦هـ)، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، المحصول في علم الأصول، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، ط٣، ٢/ ٣١٤.

٢ – الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ١٤٢٩هـ – ١٩٩٩م، ط١، ١/ ٢٩١.

وكما سبق يشير الكفوي بالفرق بين الإطلاق والعام في قوله: "المطلق هو ما يتناول الأفراد على سبيل البدل كـ (رجل) مثلا، والعام: ما يتناول جميع الأفراد"[١].

إذن من كل هذه التعريفات والتفريق في أقوال العلماء بين المطلق والعام أجد أنها تشترك في ظاهرة التنوع والشمول لكل جنس أو لكل شيء في العام، بينما هو محدد في جنس واحد في المطلق، ويُعد هذا قيْد في تعريف المطلق (بأن يكون من الجنس الواحد، ودون قيد أو شرط على ذلك الجنس) وبهذا يكون كلُّ عامٍّ مطلقًا، وليس كلُّ مطلقٍ عامًا.

استعمالات الإطلاق والمطلق في كتب النحو:

اختلف اصطلاح الإطلاق في الكتب النحوية المتقدمة ككتاب سيبويه، حيث كان لها ألفاظ أخرى، إلا إنها بدأت تظهر بمصطلحها الصريح في كتب المتأخرين من النحويين، أمثال ابن يعيش، وابن مالك، وأبي حيان الأندلسي، وابن هشام الأنصاري، والسيوطي، والصبان، وعباس حسن، أما مفهومه فيكاد يكون متطابقا في معظم المسائل النحوية التي يُراد منها إطلاق الدلالة بمعانٍ واسعة وغير محددة.

وأما عند سيبويه فلم يرد لفظ الإطلاق صراحة في كتابه، إلا إن الفكرة نفسها موجودة في أثناء كلامه وأحكامه ودلالاته، وقد استخدم ألفاظا تدل على هذا المفهوم مثل: (مبهم، وإبهام، وتعميم) وذلك لتوضيح مقاصد الجمل ودلالتها في تركيبها وطريقة صياغتها، ويكثر ذلك في باب النداء، لاستعمالات (أيها، وأيتها) في النداء فهي مطلقة في دلالتها تحتاج إلى صفة تقيدها وتحدد معناها، فيظهر ذلك جليا في باب (لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعًا ولا يقع في موقعه غير المفرد) وذلك في نداء

١ – الكفوي، الكليات، ٨٤٧.

المفرد الذي يأتي بعده وصفًا نحو: (أي – أية) حيث وصفها في أكثر من موضع بأنها مبهمة وتحتاج إلى تفسير، فمثلا قال عنها في موضع: " واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل بمنزلة (أي)"[١]، وفي موضع آخر: "فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة (أي)، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجز أن تقف عليها"[٢] فيظهر من سياق النص أنه أراد بلفظ الإبهام إطلاق تلك الأسماء في دلالتها، فهي غير محددة المعنى إلا بإضافة اسم بعدها، وكذلك أشار إلى أسماء الإشارة بتسميتها بالأسماء المبهمة.

وأما عند المبرد، وجدت موضعًا واحدًا فقط في كتابه (المقتضب) يستعمل فيه دلالة الإبهام للإطلاق، مما يوحي بعدم شيوع لفظة الإطلاق بعدُ إلى عصر المبرد، ولكنها موجودة بنزر يسير، فيتضح هذا في موضعه حيث يقول: "(ومررت برجل مثلك)، فإن قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة؟ هلا كان كقولك: (مررت بعبد الله أخيك)، فالجواب في ذلك أن الأخوة مخطورة، وقولك (مثلك) مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان، أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتما به فالتقدير في ذلك التنوين، كأنه يقول: مررت برجل شبيه بك وبرجل مثل لك، فإن أردت بمثلك الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه المعروف بشبهك لم يكن إلا معرفة، فتقول على هذا: مررت بزيد مثلك، كما تقول: مررت بزيد أخيك، ومررت بزيد المعروف بشبهك"[٣].

---

١ – سيبويه (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ – بيروت، (د.ت)، (د.ط)، ١٣٥/٢.

٢ – سيبويه، الكتاب، ١٣٥/٢

٣ – المبرد (ت ٢٨٥هـ)، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م ط٢، ٢٨٦/٤-٢٨٧.

فهذا النص يشير إلى وعي المبرد بمفهوم الإطلاق في الجملة، حيث أنها مسترسلة تحتمل أكثر من وجه، وقد يقيده العهد الذهني للمخاطب بقول سابق متداول بين القائل والمتلقي، كقولك: مثلك، والمراد به مثلك في الشبه، فدلالة الشبه معهودة لدى الطرفين.

ومن استعمالات المطلق في كتب المتقدمين ما جاء به أبو البركات الأنباري، في تأييده لموقف البصريين في أن المصدر هو أصل الفعل – كما ذكرتُ سابقا–، حين قال: " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل"[١].

فأجد الأنباري هنا لا يعرض مصطلح الإطلاق وتطبيقه على المسائل النحوية فحسب، بل يعرض أصالته على التقييد، وهذه إشارة منه إلى قاعدة مهمة في أصالة الإطلاق في الأحكام النحوية، ثم يأتي التقييد ليكون فرعًا منه.

وهكذا توالت استعمالات (المطلق والإطلاق) في المصادر المتأخرة وضوحا، فيذكر ابن يعيش قوله: "والمضاف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: نعم غلامُ الرجل عمرٌ، وبئس صاحبُ المرأة بشرٌ، فالألف واللام هنا لتعريف الجنس وليست للعهد...ولست تعني واحدًا من هذا الجنس بعينه، إنما تريد مطلقَ هذا الجنس من نحو قوله تعالى[٢]: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَانَ لَفِي

١ – الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت)، (د.ط)، ٢٠٧/١.

٢ – سورة العصر، آية٢.

خُسۡرٍ﴾"[1].

وتكثر استعمالات المطلق عند أبي حيان، وابن هشام، والسيوطي، فيقول أبو حيان في إحدى المواضع: "يقع الظرف، والجار والمجرور التامان خبرًا للمبتدأ نحو: زيد أمامك، وبكر في الدار، والعامل فيه اسم فاعل من كون مطلق أي كائن أمامك، وكائن في الدار، قال ابن مالك: نص على ذلك الأخفش، وأومأ إليه سيبويه"[2].

وأما ابن هشام فيقول في المغني -مثلا- حيث يذكر على لسان ابن الحاجب: "وقال ابن الحاجب: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ ﴾[3]، (إذ) بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للنفع، وإما لما في (لن) من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم"[4].

وكذلك تظهر ألفاظ الإطلاق واستعمالاتها في الدرس النحوي ظهورا واضحا جليا عند السيوطي[5] والصبان[6] وغيرهما.

---

١ – ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط١، ٣٩٣/٤

٢ – أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، أثير الدين محمد بن يوسف، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا – الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ط١، ١١٢١/٣

٣ – سورة الزخرف، من الآية ٣٩.

٤ – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ١٠٠/٢.

٥ – انظر السيوطي (ت ٩١١هـ)، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو، اعتنى به: أحمد عزّو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م، ط١.، ٢٦٩/١. و٣٣٤/٢. و٣٣٨/٢.

٦ – انظر الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على =

ومما سبق عرضه في أحوال ألفاظ الإطلاق في كتب النحويين، يتضح لي قلتها وندرتها في كتب المتقدمين من النحويين، بينما بدأت تظهر في كتب المتأخرين جيلا بعد جيل، بكل وعي بمفهومها ودلالتها في الجملة والنص، بالإضافة إلى دورها في الأحكام النحوية المطلقة، ومنهم من يفرّق بين العام والمطلق، ومنهم من يستوي لديه المصطلحان بمفهوم واحد.

مسائل الإطلاق في كتاب سيبويه:

تناول سيبويه في كتابه قضية الإطلاق في كثير من المواضع، فمنه ما كان واقعا في الجملة الاسمية، ومنه ما كان واقعا في الجملة الفعلية، ومنه ما كان واقعا في الحرف، ومنه ما كان في مواضع أخرى متفرقة.

تقدمت الإشارة إلى أن سيبويه لم يستعمل مصطلح الإطلاق للتعبير عما يتضمنه من دلالة على قضيته، غير أن قضيته قد بدت ماثلة في كلامه، ولكنه عبر عنه بألفاظ أخرى متعددة، وبطرائق متفاوتة، ففي مواضع كثيرة يكون حديثه عن هذه القضية صريحا، وفي حالات أخرى يكون ضمنيا، ويمكن أن يعرف مراده بوضوح من حديث النحويين من بعده عن هذه القضية بصورة صريحة.

لذلك سأعرض أولًا طائفة من أقوال أئمة النحويين من بعد سيبويه الذين تناولوا نصّا أو قريبا من ذلك في قضية الإطلاق، ثم أُعقب ذلك بعرض قضية الإطلاق عند سيبويه في كتابه، والعلة في اتباع هذا النهج ترجع إلى أمرين:

أولهما: أن قضية الإطلاق–غالبا– لم تفرد عند النحويين المتقدمين

=

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ط١، ١٩/٢. و١٢٦/٢.

بحديث مستقل وبارز في مباحث من المصنفات النحوية، كما أنها لم تفرد بمؤلفات مستقلة خاصة بها في حدود ما وصلتُ إليه.

وثانيهما: أن كلام سيبويه في غالبه لا تتضح فيه قضية الإطلاق إلا بتأمل وتدقيق في كلامه –كما هو الحال في كثير من القضايا التي طرحها في كتابه– فرأيتُ أن أوضح أولًا قضية الإطلاق من كلام النحويين الذين تناولوه ممن جاؤوا بعد سيبويه، وممن عُنوا بشيء من جوانب هذه القضية عامة، ثم أتجه عقب ذلك إلى كلام سيبويه مستعينة بما تيسر لي من أدوات بحثية، وما وصلتُ إليه من كلام النحويين وبعض اللغويين الذين عرضوا لقضية الإطلاق، وذلك حتى تتضح هذه القضية وتتبين معالمها لدى سيبويه موضوع هذا البحث.

المبحث الأول– الإطلاق في الجملة الاسمية:

بعد البحث والتمحيص في كثير من مسائل سيبويه، والتأمل فيها وجدتُ أن أكثر ما يظهر فيه جوانب الإطلاق في الدلالة يتمثل في أسلوب التنكير والحذف، حيث يستعمل ألفاظ النكرة باختلاف مواضعها لتدل على عدم حصر في أمر معين أو عدم حصر في دلالة معينة، وكذلك الحذف الذي يكون بحذف أحد أركان الجمل كحذف الخبر أو حذف المضاف أو المضاف إليه ليوسع في دلالة المحذوف وعدم حصره في شيء معين، وكل هذا يكون بدلالة السياق المقامي وعلم المخاطب بالمحذوف، ولتوضيح هذا أعرض المسائل الآتية:

الإطلاق في النكرة:

يكاد النحويون يجمعون على أن النكرة أصل للمعرفة، وقد أوضحوا ذلك من خلال ما عللوا به من كون النكرة أصلا للمعرفة، وذلك لما فيها من معنى الشياع، الذي هو مرادف لمعنى الإطلاق، موضوع هذا المبحث.

فمن أبرز وأقدم من تناول ذلك ابن أبي الربيع، فإذا نظرنا فيما ذكره

في تعريفه للنكرة فإننا نجد إشارات إلى كونها تقتضي الاشتراك بالوضع في جنسها، والاشتراك فيه معنى الإطلاق بلا ريب، حيث قال:" اعلم أن النكرة كل اسم يقتضي الاشتراك بوضعه، نحو: (رجُل) فإنه لم يوضع ليقع على واحد بعينه، وإنما وضع أن يقع على كل واحد ممن هو على هذه الحقيقة، وقد يطرأ على النكرة اختصاص عارض، كما طرأ على الشمس والقمر؛ لأن (شمسًا) إنما وضعت على كل ما كان على هذا الشكل، لكنه اختص بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلها، وكذلك قَمَر، ولو كان (شمسٌ) أو (قمرٌ) قد وضعا لهذين الموجودين باختصاص من غير نظر لشياع لم يصح دخول الألف واللام عليهما، كما لا يدخلان على الأسماء الأعلام"[١].

ففي هذا النص يؤكد ابن أبي الربيع على أن مدلول الاسم المنكر هو الشياع في جنسه، لا أن يدخل فيه جنس آخر؛ وإلا فإنه سيتحول إلى مفهوم العامّ، ثم أورد ما يؤكد أن العرب قد راعت شرط وجود الشياع –الذي هو إطلاق المدلول في إطار جنس واحد– وهو أن العرب –مثلا– قد عاملوا لفظتي (شمس) و(قمر) الدالتين على الجرمين السماويين المعروفين للبشر بإدخال (ال) المعرّفة عليهما، مع أنه بحسب ما وصل إليه علم المتقدمين – ومنهم ابن أبي الربيع– أنه لا توجد شمس أو قمر آخران غيرهما، وذلك في قوله: "... لأن شمسًا إنما وضعت على كل ما كان على هذا الشكل، لكنه اختص بهذا الموجود من حيث لم يوجد مثلها، وكذلك قمر...". فلو أن العرب لم يراعوا شرط الشياع الذي هو إطلاق المدلول في أفراد جنس معين، حيث إنهم وضعوا (قمر) و(شمسٌ) لهذين الجرمين السماويين

١ – ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)، عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ط١، ١/٣٠٠-٣٠١.

بخصوصهما –من غير نظر للشياع– لم يصح دخول الألف واللام عليهما في هذه الحالة؛ لكون الاسمين سيكونان علمين عليهما، كما أنه لا يصح دخولهما على الأسماء الأعلام، لأن الاسم العلَم دال على فرد بعينة.

وهذا المفهوم لقضية الشياع –الذي هو مرادف لمفهوم الإطلاق– في النكرة، وكونه يزول عند دخول (ال) عليها، فيحصل التعريف النسبي بين المتكلم والمخاطبين هو ما قرره الإمام سيبويه في صدر كتابه، وهذا هو محور الحديث في مسألتنا هذه، وذلك بقوله: "واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنًا؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرّف به، فمن ثَم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"[1].

وقد أكد الإمام المبرد ما ورد في كلام سيبويه من التسليم بأصالة النكرة، حيث قال: "وأصل الأسماء النكرة؛ وذلك لأن الاسم المنكّر هو الواقع على كل شيء من أمته، لا يخُصُّ واحدًا من الجنس دون سائره"[2].

فمن خلال ما تقدم ندرك بجلاء أن سيبويه نص على أولوية النكرة بالنسبة للمعرفة، كما أن في قول المبرد "... لا يخُصُّ واحدًا من الجنس دون سائره" إشارة إلى أن عدم اختصاص النكرة بفرد دون فرد ضمن الجنس الواحد، وهو يريد بهذا عدم تقييدها، مما يدل على استعماله لمصطلح الاختصاص، مريدا به معنى التقييد.

وبهذا يتضح أن سيبويه قد عُني بمفهوم الإطلاق الذي عبر عنه بأولوية النكرة، بحيث يمكن أن يدخل عليها ما تُعرف به، فيؤخذ

١ – سيبويه، الكتاب، ٤٦/١.

٢ – المبرد، المقتضب، ٢٧٦/٤.

من قوله: (ثم يدخل عليها ما تعرف به) أن مدلولها كان مطلقا، وهو ما يعبر عنه النحويون عامة بالشائع، ثم قُيّد -أي: خُصص- هذا الإطلاق بدخول ما تُعرف به النكرة وهو (ال) أو غيرها من وسائل التعريف.

١-الإطلاق في الأسماء الموغلة في الإبهام:

مما يدخل في مسائل التنكير بعض الألفاظ الموغلة في الإبهام، وذلك باستعمال ألفاظ معينة تدل على التوسع في الدلالة على الإبهام، وعدم حصرها في صفات وأحوال محددة، نحو: (مثل، وأحد، وشبه، وغير، ونحوها) وذلك نحو: (ما رأيت أحدا مثلك، أو شبهك، أو غيرك) إذا أريد مطلق المماثلة والمشابهة، ومما اختصت به هذه الألفاظ -وهو ما قد يبدو أمرا مشكلا فيها- أن هذه الألفاظ لا تستعمل إلا مضافة إلى الضمير، مما يجعلها معرفة لفظا ونكرة معنى.

وقد عني النحويون بتفسير هذه المسألة وتوضيحها، وبيان أنها من ألفاظ الإطلاق، قال المبرد في هذا: "و(مررت برجل مثلك) فإن قال قائل كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة؟ هلّا كان كقولك: مررت بعبد الله أخيك! فالجواب في ذلك أن الأخوة محصورة، وقولك (مثلك) مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان، أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتما به، فالتقدير في ذلك التنوين كأنه يقول: مررت برجل شبيهٍ بك، وبرجل مثلٍ لك، فإن أردت بـ (مثلك) الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه: المعروف بشبهك، لم يكن إلا معرفة، فتقول على هذا: (مررت بزيد مثلك) كما تقول: مررت بزيد أخيك ومررت بزيد المعروف بشبهك" [١]

١ - المبرد، المقتضب، ٤/٢٨٦-٢٨٧.

وكذلك أشار بهذا الرأي كل من ابن يعيش[١]، والرضي[٢]، والسامرائي[٣].

ومن هنا يتضح من قول المبرد في ألفاظ التنكير المذكورة المضافة إلى ضمائر أنها تعد من وسائل الإطلاق في اللغة، والاتساع في الدلالة.

ومن الأقوال السابقة يمكن أن نستجلي رأي سيبويه تجاه هذه الألفاظ، حيث إن رأي سيبويه قد أصبح أكثر وضوحا من خلال ما بينه النحويون المتقدمون، قال سيبويه: "وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلَك، وما كان أحدٌ خيرًا منك، وما كان أحدٌ مجترئا عليك. وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه؛ ولأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا"[٤].

وهذا يفيد الإطلاق في خبر (كان) دون تحديد جانب معين من جوانب الدلالة في الخيرية أو الجرأة، فقوله (أحد) معنى يشمل جميع الأجناس المماثلة، فلا شيء يدنوه أو يقاربه أو أعلى منه، وهذا أبلغ في تأدية المعنى المراد إيصاله إلى المخاطب، وقد أشار سيبويه إلى ضرورة أن يكون (أحد) منفيًا إذا أراد به المتكلم غير الواحد (العدد) بقوله: "ولا يجوز (لأحد) أن تضعه في موضع واجب"[٥].

وهذا الأمر يبدو جليا واضحا، وهو مما يبين مدى عناية النحويين

---

١ – انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ٢/

٢ – انظر الرضي الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ط١، ٢/٢٧٢.

٣ – انظر السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمّان – الأردن، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م، ط٥، ٣/١٠٩.

٤ – سيبويه، الكتاب، ١/٧١.

٥ – سيبويه، الكتاب، ١/٧٢

المتقدمين بالنظر في دقائق التراكيب اللغوية، واستجلاء الدلالات المختلفة المتضمنة فيها، ومنها قضايا دلالات الإطلاق في التراكيب.

٢-الإطلاق في علَم الجنس:

يدخل في حكم التنكير المعارف الشائعة في جنسها، كأسامة للأسد وثُعالة للثعلب وأم عِرْيَط للعقرب، وهي ما تُسمى بعلم الجنس، فهي معرفة في لفظها ونكرة في دلالتها، ومقيدة في وضعها ومطلقة في جنسها، "فحكم علم الجنس في المعنى كحكم النكرة من جهة أنه لا يخص واحدًا بعينه"[١] ويشترط حضورها في الذهن[٢]، ورفع ابن هشام التقييد في دلالتها بقوله في تعريفه لعلم الجنس: " العلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية"[٣] مثل قولهم: أسامة أجرأُ من ثُعالة، فإن هذا بمنزلة قولهم: الأسد أجرأ من الثعلب، و(ال) في هذين الاسمين للجنس، وعلى هذا يكون المعنى: جنس الأسد أجرأ من جنس الثعلب. و(ال) الحضورية كقولهم: هذا أسامة مقبلا، فإنه بمنزلة قولهم: هذا الأسد مقبلا، وال للحضور، أي: هذا الأسد الحاضر[٤].

---

١ – ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ١٢٩/١.

٢ – انظر السيوطي، همع الهوامع، ١٦٨/١، وحاشية ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ١٢٩/١.

٣ – ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، (د.ط)، ١٢٢/١.

٤ – انظر ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م، ط١، ١٧٠/١، وابن هشام، أوضح المسالك، ١٢٢/١.

وأما إذا ما جئنا إلى سيبويه فإننا نجده قد أوضح مسألة علم الجنس وما يتضمنه مدلوله من إطلاق وشياع إيضاحا عميقا، فقد قال رحمه الله تعالى في: "(هذا باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعًا في الأمة) ليس واحدٌ منها أولى به من الآخر، ولا يُتوهّم به واحدٌ دون آخر له اسمٌ غيره، نحو قولك للأسد: أبو الحارث، وأسامة. وللثعلب: ثُعالة وأبو الحُصَين وسَمسَم. وللذئب: دأْلان وأبو جَعدة، وللضّبُع: أم عامر وحَضاجر وجَعار وجيْأل وأم عنثل وقَثام، ويقال للضِّبعان قُثَم، ومن ذلك قولهم للغراب: ابن بَريح، فكل هذا يجري خبره مجرى خبر عبد الله، ومعناه إذا قلت هذا أبو الحارث أو هذا ثُعالة، أنك تريد هذا الأسد وهذا الثعلب، وليس معناه كمعنى زيد وإن كانا معرفة ... فإذا أراد أن يُخلِص ذلك المعنى ويختصه ليُعرَف من يُعنى بعينه وأمره قال زيد ونحوه. وإذا قلت: هذا أبو الحارث فأنت تريد هنا الأسد، أي هذا الذي سمعتَ باسمه، أو هذا الذي قد عرفتَ أشباهه، ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك، كمعرفته زيدا، ولكنه أراد هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم، فاختُصّ هذا المعنى باسم كما اختُص الذي ذكرنا بزيد؛ لأن الأسد يتصرف تصرف الرجل ويكون نكرة، فأرادوا أسماء لا تكون إلا معرفة وتلزم ذلك المعنى"[1].

فهنا سيبويه يوضح الفرق في الدلالة بين علم الجنس وعلم الشخص، فعلم الشخص يدل على شي واحد بعينه، مثل: زيد، وعبد الله، فكانت دلالته بهذا غير شائعة، أي غير مطلقة، وإنما تتجه لشيء واحد فقط بعينه، وأما الدلالة في اسم الجنس فإنها لا تتجه لفرد محدد بعينه يُعرف بهذا الاسم ويختص به من بين سائر جنسه، بل إن دلالته شائعة شاملة مطلقة لكل أفراد الجنس، فليس واحد من أفراد هذا الجنس بأولى من الآخر، بل كل

١ – سيبويه، الكتاب، ٦٦/٢

أفراد الجنس في استحقاق إطلاق هذا الاسم على كل فرد منهم على حد سواء.

وبناء على هذا فقد أوضح سيبويه مفهوم الإطلاق في دلالة اسم الجنس، وقد دعم ذلك بسرد طائفة غير قليلة من أسماء الأجناس، وهذا مما يحمد للإمام سيبويه رحمه الله تعالى.

٣-الإطلاق في دلالة (كم) الخبرية، وكنايات العدد:

مما يدخل في الألفاظ الدالة على الإبهام ألفاظ (كم) الخبرية، وألفاظ كنايات العدد مثل: (كذا وكذا، ذَيّةَ وذيّةَ، وذيْتَ وذيْتَ، وكيت) فهي تدل على الإطلاق في الدلالة والاتساع فيها، إذ لا تحدد كمية معينة لذات الشيء، وإنما يُراد منها إبهام الأمر أو اتساعه وشموله أو التكثير في العدد.

فقد قال سيبويه في باب (ما جرى مجرى كم في الاستفهام): "وذلك قولك: له كذا وكذا درهما، وهو مبهمُ في الأشياء بمنزلة كم، وهو كنايةٌ للعدد، بمنزلة فلان إذا كنيتَ به في الأسماء، وكقولك: كان من الأمر ذَيّةَ وذيّةَ، وذيْتَ وذيْتَ، وكيْتَ وكيْتَ. صار ذا بمنزلة التنوين؛ لأن المجرور بمنزلة التنوين. وكذلك كأيّنْ رجلا قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلا. إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِن؟ قال عز وجل[١]: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرۡيَةٍ﴾"[٢].

فهنا ذكر سيبويه أبرز الألفاظ المبهمة في سياق (كم) الخبرية وكناية العدد، مثل (كذا وكذا، وكيت وكيت، وذية وذيت) فـ (كم) الخبرية وما ذكر معها ألفاظ مطلقة في دلالتها غير مقيدة بعدد معين أو كمية ما، فهي تدل على التكثير وهذا فيه إطلاق في المعنى.

١ – سورة الحج، من الآية ٤٨، وسورة الطلاق، من الآية ٨.

٢ – سيبويه، الكتاب، ١٢١/٢

وما يُلحظ بجلاء أن سيبويه استعمل لفظ (مبهم) في التعبير عن دلالة هذه الألفاظ، ومن الظاهر أن حكم سيبويه بوجود الإبهام في دلالتها مرادف لمفهوم الإطلاق المراد في هذا البحث، والحكم بوجود الإبهام في هذه الألفاظ هو ما نص عليه أئمة النحويين كابن مالك[١] وغيره، وهذا الذي ذكره الأئمة هو الذي أميل إليه.

٤-الإطلاق في الحذف:

إن قضية الحذف من القضايا الرئيسة التي تناولها الأئمة المتقدمون سواء النحويين أو المفسرين أو البلاغيين ونحوهم، حيث طرحوها طرحًا مختلفًا في مؤلفاتهم وتناولوها من جوانب متعددة، ومن تلك الجوانب التي عُنوا بها قضية الإطلاق المرتبطة بقضية الحذف.

وقبل الدخول في عرض المسائل التي تناولها سيبويه بالحذف لتدل على الإطلاق في المعاني، لابد من بيان المقصود بالحذف، وبناء على ذلك أعرض المسائل التي تناولها سيبويه بالحذف، التي تُعد أداة من أدوات الإطلاق.

أشار الكفوي في تعريفه للحذف إلى عدة جوانب دلالية منها اللغوي والاصطلاحي، فيقول: "الحذف: حذفه: أسقطه... والحذف إسقاط الشيء لفظا ومعنى...، والحذف ترك ذكره في اللفظ والنية"[٢] مما يعني إسقاط أجزاء من الكلمة أو الجملة أو ركن في الجملة، وهذا الإسقاط والحذف مقصود لذاته، ولا يعني هذا عدم اكتمال المعنى، بل قد يكون المعنى أبلغ بحذفه، فلا يكون محصورا في ألفاظ معينة، كقوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[٣]

١ – ابن مالك، شرح التسهيل، ٤١٨/٢.

٢ – الكفوي، الكليات، ص٣٨٤.

٣ – سورة يوسف، من الآية ٨٢.

أي: أهلها وناسها[١] لقول القرطبي: "فقولهم: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾ أي أهلها، فحذف"[٢]، "والمعنى أرسل إلى أهلها واسألهم عن القصة"[٣] فالمحذوف دلالته أوسع من حصره في كلمة محددة.

وأما أبو البركات الأنباري فقد أوضح فائدة الحذف في النص، والأبعاد الدلالية التي تنتج منها، وأثر ذلك في نفس المخاطب، وإعمال ذهنه للمتخيل في احتمالات المحذوف وتأويله، فيقول: "حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكتَّ عن الجواب، ذهب فكرُه إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثَّلتْ في فكره أنواعُ العقوبات وتكاثرت، عظُمَتْ الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي؛ فكان أبلغ في رَدْعِهِ وزَجْرِهِ عما يُكْرَه منه، ولو قلت: (والله لئن قمت إليك لأضربنك) وأظهرت الجواب لم يذهب فكرُه إلى نوع من المكروه سوى الضرب؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه قد وَطَّنَ له نفسَه فيسهل ذلك عليه ... وكذلك الحال في الإحسان، نحو (والله لئن زرتني): إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه؛ فكان ذلك أبلغ في استدعائه إلى

---

١ – انظر الطبري (ت ٣١٠هـ)، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ط١، ٢١٢/١٦.

٢ – القرطبي (ت٦٧١هـ)، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، (د.ط)، ٢٤٦/٩.

٣ – انظر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، أبو سعيد عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ، ط١، ١٧٣/٣.

الزيارة وإسراعه إليها، ولو قلت: (والله لئن زرتني لأعطيتك درهما) لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قط؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه ربما يكون مستغنيا عنه غير راغب فيه؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة، وإذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة، كما كان الأول أدعى إلى الترك، على ما بيَّنَّا، والله أعلم."[1] وبهذا تظهر فائدة دلالية للإطلاق بالحذف في الجملة وذلك بتوسيع المتخيل للمحذوف وكثرة التوقعات مما تُرَغِّبَه فيه أو تُرَغِّبَه عنه.

وبعد العرض السابق لمفهوم الحذف، أعرض مسائل الحذف عند سيبويه، التي أجد فيها إطلاقا في دلالة المحذوف الذي يدل عليه السياق والمعرفة الذهنية بين المتخاطبين، لغاية الاتساع والشمولية في تقدير المحذوف، وأبرز هذه المسائل ما يأتي:

أ-حذف خبر إنّ:

يأتي الإطلاق كذلك في حذف خبر إنّ، واتساع دلالتها وتأويله لدى المخاطب، وهذا الحذف لا يضعف الجملة بل يقويها؛ وذلك لوجود السياق الذي يدل على ذلك المحذوف، إلا أن تأويله يكون مطلقا واسعا، وتظهر إشارات هذا الحذف في خبر إنّ وتفسيراتها عند بعض النحويين، فهذا ابن السراج يشير في الأصول إلى هذا الحذف وتأويله بقوله: "(إنّ غيرَها إبلا وشاءً) كأنه قال: (إنّ لنا غيرها إبلا وشاءً) و(إنّ عندنا غيرها إبلا وشاءً)، فالذي يُضمر هذا النحو وما أشبهه، ونصبت (إبلا وشاء) على التمييز والتبيين... ومثل ذلك قول الشاعر[2]:

---

١ – أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٣٣/٢.

٢ – الرجز للعجاج، نسبه إليه د. محمد عاطف التراس في تحقيق الأصول في النحو لابن السراج ٢٥٥/١، وكذلك نسبه إليه عبد السلام هارون في تحقيق كتاب سيبويه، ١٠٠/٢، ولم أجده في ديوان العجاج.

يا ليت أيامَ الصِّبَا رواجِعَا

كأنه قال: يا ليت أيام الصبا لنا رواجعا، أو أقبلت رواجعا"[١].

وألزم أبو حيان ضرورة علم المخاطب بالمحذوف بقوله: "حذف خبر (إنّ) وأخواتها للعلم به"[٢] وكذلك فصّل السيوطي في الهمع بذكر مواضع حذف خبر إنّ ومواضع حذف اسم إنّ للعلم به، وذكر الخلافات بين النحويين بين مجيز ومانع[٣].

ويظهر هذا عند سيبويه في إطلاقه للمحذوف في خبر إنّ، الذي يدل عليه مسوغات المقام وعهدية المخاطب بها قوله في باب (ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة): "لإضمارك ما يكون مستقَرّاً لها وموضعا لو أظهرته، وليس هذا المضمَر بنفس المظهر. وذلك: إن مالا وإن ولدا وإن عددا، أي إن لهم مالا. فالذي أضمرت لَهُمْ. ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إن زيدا، وإن عمرا، أي إن لنا"[٤].

فيتبين هنا حذف خبر إنّ في الجمل المذكورة، وهذا إطلاق في المعنى يحكمه المقام، وعلم المخاطب به، وفيه اتساع للدلالة بتأويل ما يتناسب مع المعنى، وذكر ذلك الأعشى في بيته:

---

١ – ابن السراج، الأصول في النحو، ٢٥٥/١.

٢ – أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، أثير الدين محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، (د.ط)، ١٢٤٩/٣.

٣ – انظر: السيوطي، همع الهوامع، ٣٢٧/١-٣٢٩

٤ – سيبويه، الكتاب، ٩٩/٢.

إنّ مَحَلًا وإنَّ مُرتَحَلًاوإنَّ في السَّفْرِ ما مضى مَهَلًا [١]

فالشاهد هنا حذف خبر إنّ لعلم السامع به، والتقدير إنّ لنا محلا في الدنيا، وإنّ لنا مرتحلا إلى الآخرة، وذكر المبرد هذه الأبيات وعلل الحذف بها بقوله: "وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبرا أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك"[٢]. وهذه التعليلات هي ما تميل إليها نفسي وأرجحها.

ب-حذف الخبر بعد (لولا):

من مواضع حذف الخبر ما جاء بعد لولا، فذكر جمهور النحويين أحكام الخبر بعد (لولا) بوجوب حذفه، بدلالة الامتناع لوجود، كابن السراج الذي ذكر دلالة المحذوف بقوله: "(لولا عبد الله لكان كذا وكذا)، فعبد الله مرتفع بالابتداء، والخبر محذوف وهو (في مكان كذا وكذا)، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حُذف حين كثر استعمالهم إياه وعُرِف المعنى"[٣] بالإضافة إلى إشارته إلى عدة مسائل في مواضع الحذف لعلم المخاطب بالمحذوف.

وأما أبو البركات الأنباري – حسب اطلاعي- فكان أول من ذكر

---

١ – البيت من البحر المنسرح، الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد حسين، الناشر مكتبة الآداب، مصر، (د.ت)، (د.ط)، ص ٢٣٣. وقد جاء البيت برواية (وإن في السفر إذا مضوا مهلا) كما جاء في الأصول عند ابن السراج،١/٢٥٤، والخصائص لابن جني، ص٥٥٢ برواية (إذ مضوا مهلا)، وبراوية (إذ مضى مهلا) عند المبرد في المقتضب،٤/١٣٠.

٢ – المبرد، المقتضب، ٤/١٣٠

٣ – ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. محمد عاطف الترّاس، دار السلام، القاهرة، ١٤٣٩هـ – ٢٠١٨م، ط١، ١/ ١٠٢.

الفائدة الدلالية في الحذف، فقد أشار إلى الفائدة الدلالية في الحذف عموما، وحذف جواب (لولا) خصوصا، ووَقْع هذا الحذف في نفس المخاطب، وإعمال ذهنه للمتخيل في احتمالات الجواب، فهو أبلغ في الدلالة، وأقوى في الأثر على النفس، فيقول في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾[1]: "فحُذف جواب (لولا) والتقدير فيه: ولولا فضل الله عليكم ورحمته لفَضَحَكُم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجَلَكم بالعقوبة...ثم حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك: (والله لئن قمت إليك) وسكتَّ عن الجواب، ذهب فكرُه إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثَلتْ في فكره أنواعُ العقوبات وتكاثرت، عظُمَتْ الحال في نفسه ولم يعلم أيها يتقي؛ فكان أبلغ في رَدْعِهِ وزَجْرِهِ عما يُكْرَه منه، ولو قلت: (والله لئن قمت إليك لأضربنك) وأظهرت الجواب لم يذهب فكرُه إلى نوع من المكروه سوى الضرب؛ فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه؛ لأنه قد وَطَّنَ له نفسَه فيسهل ذلك عليه"[2] وبهذا تظهر فائدة دلالية للإطلاق بالحذف في الجملة وذلك بتوسيع المتخيل للمحذوف وكثرة التوقعات مما تُرَغِّبَه فيه أو تُرَغِّبَه عنه.

ومما سبق تتضح المسألة عند سيبويه، فيناقش في بابه (الابتداء يُضمر فيه ما يُبنى على الابتداء) مسألة حذف خبر (لولا) ودواعيه وتقديره حين يقول: "وذلك قولك: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا)، أما (لكان كذا وكذا) فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا، وأما (عبد الله) فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما

١ – سورة النور، آية ٢٠.

٢ – أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ٣٣/٢.

رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك، غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبر، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام كما حُذف الكلام من (إما لا)، زعم الخليل –رحمه الله– أنهم أرادوا (إن كنت لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا إمَّا لا)، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام... ومن ذلك هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان ... ومثله جوابه ما مِن طعام"[1].

يتضح تأويل سيبويه للمحذوف بدلالة مطلقة يدركها المخاطب، وإن كان تأويله للمحذوف مختلفا قليلا في قوله: " لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا" فكلها تدل على الوجود أو الكينونة، إلا أني أرى أن تأويل سيبويه للجمل المقدرة أكثر دقة وأنسب للسياق، ومع هذا فهي كلها خبر للمبتدأ محذوف وجوبا على وجه الإطلاق، وهذا ما قصده بقوله: " وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا" أي كأن الخبر المحذوف في مكان كذا وكذا، فهو يستعمل (المبني عليه) للخبر، ويستعمل (الإضمار) للحذف.

ولم يذكر سيبويه مصطلحات إطلاق المحذوف أو تقييده كما ذكره النحويون السالف ذكرهم، إلا إنه يُستنبط من كلامه أن الخبر واجب الحذف إن كان كونًا مطلقًا، ودواعي هذا الإطلاق أنه كثر استعماله في كلام العرب فحُذف إيجازا واختصارا لكثرة الاستعمال، وهذا يدل على فطنة سيبويه بمسألة إطلاق المحذوف ولم يهملها، ومثل هذا قوله: (ما من طعام) فلم يقيد نوعا معينا من الطعام بل استُعمل بدلالة مطلقة تشمل وتتسع لكل

١ – سيبويه، الكتاب، ٢/٩١.

أنواع الطعام على الإطلاق.

فيتبين لي مما سبق إدراك سيبويه للإطلاق في الدلالة وإن لم يذكرها صراحة، فتعد هذه المسألة ملمح من ملامح الإطلاق عند سيبويه التي استعمل فيها الحذف أداة من أدواتها، والاتساع في تأويلها مما يوضحها سياق المقام، وإدراك المخاطب لها، فهو جمع بين الإطلاق وأداته وتقديره وأسبابه، ودور السياق في توضيحه.

ج- حذف المضاف:

يدخل الإطلاق في التراكيب الاسمية في حذف المضاف، لدواعي دلالية كثيرة أبرزها الاتساع في تقدير المحذوف بما يتناسب مع السياق والمقام، وقد تناول هذه المسألة كثير من العلماء النحويين مثل ابن جني[١]، وابن مضاء[٢]، وابن مالك[٣]، في توضيح أحكامها النحوية وشروطها ودلالتها.

ويرى ابن جني بأن حذف المضاف في الجملة ضرب من الاتساع، ويكثر حذف المضاف ويغلب على حذف المضاف إليه لقوله بأن الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور[٤].

وقد أوضح ذلك السيوطي في الهمع بقوله: "يُحذف المضاف لدليل

---

١ – ابن جني (ت٣٩٢هـ)، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م، ط١، ص٥٤٦.

٢ – ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهر، ١٩٨٢م، ط٢، ص ٨٥.

٣ – ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٥/٣.

٤ – انظر ابن جني، الخصائص، ص٥٤٥.

جوازًا نحو: ﴿ أَو كَصَيِّب﴾[1] أي كأصحاب صيب، ﴿ أَو كَظُلُمَٰتٍ فِي بَحرٍ﴾[2]، أي كذي ظلمات بدليل ﴿يَجعَلُونَ أَصَٰبِعَهُم﴾[3]، ﴿يَغشَىٰهُ مَوج﴾"[4]، فبقوله لدليل إشارة إلى ضرورة القرينة في الجملة، وعلم المخاطب بالمحذوف حتى يكون حذفها تخفيفًا، وأشار بحكم ذلك بالسماع، وجعل القياس بالاستبداد، أي أن يكون المضاف إليه صالحًا بأن يكون فاعلا أو مفعولا فهذا يكون قياسًا، ويُمثّل على هذا بقوله: "وإنما يُقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم، نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾، أي: أهلها، ﴿وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾[5] أي: حبه، فإن جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس، خلافا لابن جني في قوله بالقياس مطلقا"[6].

وتظهر فكرة الاتساع جلية عند سيبويه في تراكيب الجمل بحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه محله، وهذا من الجانب التركيبي، أما من الجانب الدلالي فيرى سيبويه أن حذف المضاف جاء إيجازا واختصارا للمعنى الذي يدركه المخاطب، وهذا المعنى المحذوف لا ينحصر في كلمة أو جملة معينة في ذاتها وإنما لعدة معانٍ مطلقة متناسبة مع سياق الخطاب، وسياق المقام، ويتجلى هذا في بابه (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار) حيث يقول: "ومما جاء في اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا

١ – سورة البقرة، من الآية ١٩.

٢ – سورة النور، من الآية ٤٠.

٣ – سورة البقرة، من الآية ١٩.

٤ – السيوطي، همع الهوامع، ٣٤٩/٢

٥ – سورة البقرة، من الآية ٩٣.

٦ – السيوطي، همع الهوامع، ٣٤٩/٢

فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾[١] إنما يريد: أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان هاهنا- ومثله: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[٢] وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقال عز وجل: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٣] وإنما هو: ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر، ومثله في الاتساع قوله عز وجل: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ﴾[٤] فلم يُشبهوا بما ينعق، وإنما شُبهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى. ومثل ذلك من كلامهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) يريد: يطؤهم أهل الطريق، وقالوا: صدنا قنوين، وإنما يريد صدنا بقنوين، أو صدنا وحش قنوين، وإنما قنوان اسم أرض"[٥] وغير ذلك من الأمثلة والشواهد التي ذكرها ذكرها سيبويه في الاتساع وسعة الكلام.

إذن فكل مواضع الحذف في معظم المسائل تحتكم إلى موقف المخاطب وعلمه بالأمر أو السياق المقامي الذي يدل على المحذوف، فلولا العلم المسبق لما كان للحذف دلالة في الجملة ولا بلاغة في الأسلوب، فهذا الإطلاق في الدلالة والتوسع به متروك لتقدير المخاطب وعهديته بالأمر.

ويتجلى لي مما سبق فائدة الاتساع في اللغة حيث تطلق التخيل الذهني للمخاطب بتقدير ذلك المحذوف حسب المعطيات التي يشير إليها

---

١ – سورة يوسف، من الآية ٨٢.

٢ – سورة سبأ، من الآية ٣٣.

٣ – سورة البقرة، من الآية ١٧٧.

٤ – سورة البقرة، من الآية ١٧١.

٥ – سيبويه، الكتاب، ١/١٩٣-١٩٤.

النص، كمعطيات الظروف الخارجية والسياق المقامي التي منها يُستدل على تأويل المحذوف.

المبحث الثاني- الإطلاق في الجملة الفعلية:

بعد عرض المسائل في الإطلاق في الجملة الاسمية عند سيبويه، وعرض ملامحها ومواضعها في كتابه، وتمثّل أدوات الإطلاق لديه بين التنكير والحذف، أنتقل هنا إلى عرض مواضع الإطلاق في الجملة الفعلية عند سيبويه، التي يظهر فيها استعماله للحذف -مجددا- لدلالة الإطلاق في المعنى.

١-الإطلاق في حذف الفعل:

تبيّن في المبحث السابق شأن الحذف في الجمل الاسمية، والدلالة التي تسبغها على الجملة، إذ معظمها يعود إلى الاختصار ولكثرته في كلام العرب، ولعلم المخاطب به، ولا يبعد الحذف في الجمل الفعلية كثيرًا عن الغاية نفسها، فيظهر الحذف في كثير من الجمل الفعلية بحذف فعل؛ لكثرته في كلام العرب، أو للاستغناء كما جاء في كثير من المصادر النحوية.

أ-حذف الفعل في الأمثال:

من المواضع التي يكثر فيها حذف الفعل في الجمل الفعلية، ما يتكرر استعماله من جمل في الأمثال، فقد يُحذف الفعل منها لكثرته في كلامهم أو لدلالة السياق عليه، أو للاتساع في المعنى، فيوضح المبرد ذلك بذكر بعض الجمل المتداولة بين المتكلمين إذ يقول: "وَقد يحذف الْفِعْل في التكرير، وفى العطف، وذلك قولك: (رأسك والحائط، ورأسَه والسيف يا فتى)، فإنما حُذف الفعل للإطالة والتكرير، ودلّ على الفعل المحذوف بما يُشَاهد من الحال، ومن أمثال العرب: (رأسَك والسيف)، ومن أمثالهم: (أهلَك والليل)، وقد دلّ هذا على أنه يُريد: بادر أهلَك والليل، والأول على أنه:

نحِّ رأسك من السيف، وتقديره في الفعل: اتق رأسك والسيف"[١].

وترد هذه الاستعمالات عند سيبويه في توضيحه لمسائل حذف الفعل في الجمل المتداولة والأمثال، إذ يُبين مسوغات حذف الفعل، فيقول في باب (ما يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل): "وذلك قولك: (هذا ولا زَعَماتِك) أي: ولا أَتَوَهَّمُ زَعَماتِك، ومن ذلك قول الشاعر (وهو ذو الرُّمّة) وذكر الديار والمنازل [٢]:

ديار ميَّةَ إذا مَيٌّ مُساعِفةٌ ... ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأَنه قال: أَذْكُرُ ديارَ مَيّة، ولكنّه لا يذكر (أذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيّاه، ولَما كان فيه من ذكر الدَّيار قبل ذلك، ولم يَذكر: (ولا أتوهَّمُ زعماتِك) لكثرة استعمالهم إيَّاه، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنه يَنْهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العرب: (كِلَيْهما وتمرًا)، فذا مثلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واستعمل، وتُرك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأَنّه قال: (أعطني كِلَيْهما وتمرًا). ومن ذلك قولهم: (كلَّ شيء ولا هذا) و (كلَّ شيء ولا شتيمةَ حُرّ)، أي ائت كل شيء

ولا تَرتكِبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذف لكثرة استعمالهم إيّاه، فأُجري مجرى: ولا زَعَماتِك"[٣].

---

١ – المبرد، المقتضب، ٣/٢١٥-٢١٦.

٢ – ذو الرمة (ت١١٧هـ)، غيلان بن عقبة بن نهيس المضري، ديوان ذو الرمة شرح الخطيب التبريزي، قدمه وكتب هوامشه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ط٢، ص٢٣، (ذكر البيت في الديوان بقوله: ديار مية إذا مية تُساعفنا) البحر البسيط.

٣ – سيبويه، الكتاب، ١/٢٤٤

ب–حذف الفعل في زيادة العدد والمنادى والمصادر:

من مواضع حذف الفعل لدى سيبويه ما يكون في زيادة العدد، كقولنا: اشريته بعشرين درهما فصاعدًا، أو من الآن فصاعدًا، فيؤول المحذوف قبل (صاعدا) بفعل مضمر يعيه المخاطب لكثرة تداوله بين العرب ولكثرة استعمالهم إياه، وبهذا أشار سيبويه بقوله: "وذلك قولك: (أخذته بدرهم فصاعِدًا، وأخذتُه بدرهم فزائدا) حذفوا الفعَل لكثرة استعمالهم إيّاه؛ ولأنَّهم أمِنوا أن يكونَ على الباء، لو قلتَ: (أخذتُه بصاعد) كان قبيحا؛ لأنه صفة ولا تكون في موضع الاسم، كأنه قال: اخذته بدرهم فزاد الثمنُ صاعدًا، أو فذهَبَ صاعِدًا"[1] أراد سيبويه في هذا الباب أن بعض الأفعال تضمر في الجمل للاختصار ولكثرة الكلام، مثلها مثل الفعل في (فصاعدا) والأصل فذهب الثمن صاعدا.

كذلك الفعل في النداء فهو مضمر بتقدير أدعو وأنادي، وكذلك (أمّا) نحو: أمّا زيدا، والفعل في (مرحبا وأهلا) فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، فنراه يكمل تلك المواضع في بقية فقرات هذا الباب حيث يقول: "ومما يَنتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهارُه قولك: يا عبد الله، والنَّداءُ كلُّه... حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يَا) بدلا من اللَّفظ بالفعل، كأَنه قال: يَا، أُريدُ عبدَ الله، فحذَف (أُريدُ) وصارت (يا) بدلاً منها، لأنّك إذا قلت: يا فلانُ، علم أنك تريده ...ومن ذلك قول العرب: مَنْ أنتَ زيداً، فزعم يونسُ أنّه على قوله: مَنْ أنت تَذكُر زيداً، ولكنه كثر في كلامهم واستُعمل واستغنوا عن إظهارِه، فإنّه قد عُلم أنَّ زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ، ولا مبنيًّا على مبتدأ، فلابدَّ من أنْ يكونَ على الفعل، كأَنه قال: مَنْ أنتَ، معرَّفاً ذا الاسمَ، ولم يحمل زيداً على (مَنْ) ولا (أنت).

---

١ – سيبويه، الكتاب، ١/ ٢٥١

ولا يكون (مَنْ أنتَ زيداً) إلاَّ جوابا، كأَنَّه لما قال: أنا زيدٌ، قال: فَمَنْ أنتَ ذاكِرًا زيدًا... و(أما) لا يُذْكَرُ بعدها الفعلُ المضمَرُ؛ لأنَّه من المضمَرِ المتروكِ إظهارُه، حتَّى صار ساقطًا بمنزلة تركِهم ذلك في النداء وفي (مَنْ أنت زيدًا)، فإن أظهرتَ الفعلَ قلت: إمَّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ، إنّما تريد: إنْ كنتَ منطلقا انطلقتُ، فحذفُ الفعل لا يجوز ههنا كما لم يجز ثَمَّ إظهارُه؛ لأنَّ (أمّا) كثرتْ في كلامهم واستعملت حتَّى صارت كالمثل المستعمَل. وليس كلُّ حرفٍ هكذا، كما أنَّه ليس كلُّ حرف بمنزلة لم أُبَلْ ولم يَكُ، ولكنهم حذفوا هذا لكثرته وللاستخفاف، فكذلك حذفوا الفعل من أَمّا ... زعم الخليل –رحمه الله– حين مثّله، إنّه بمنزلة رَجُلٍ رأيتَه قد سدَّد سهمه فقلتَ: القِرطاسَ، أي أَصَبتَ القرطاسَ، أي أنت عندي ممن سيُصِيبُه. وإن أَثْبتَ سهمَه قلت: القرطاسَ، أي قد استَحقَّ وقوعَه بالقرطاس. فإنَّما رأَيتَ رجلاً قاصدا إلى مكانٍ أو طالبا أمرًا فقلتَ: مَرْحَباً وأَهْلاً، أي أدركتَ ذلك وأصبتَ، فحذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم إيّاه، وكأَنّه صار بدلاً من (رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ)، كما كان الحَذَرَ بَدَلا من احْذَرْ"[١].

ومن هذه النماذج يظهر وعي سيبويه وتمييزه لدواعي حذف الفعل حسب السياق والحالة الذهنية للمخاطب، فمن النصوص السابقة تتضح مسوغات حذف الفعل إما استغناء وإما لكثرة الاستعمال، وهذا متداول في اللسان العربي ويضفي إليه قيمة جمالية وبلاغية، وكان سيبويه مدركا لهذا الجانب الدلالي في الجملة والنص بين ذكر الفعل أو حذفه، فهو يستند إلى السياق والمقام وعهدية المخاطب بالدرجة الأولى الذي يؤدي إلى تركيب الجملة المناسب، إلا إن سيبويه لم يعرض في هذه النصوص مواضع حذف للفعل لتدل على الإطلاق في الدلالة.

١ – سيبويه، الكتاب، ٢٥٢/١-٢٥٤

٢-الإطلاق في حذف الفاعل:

تتراوح أسباب حذف الفاعل من الجمل الفعلية[١] فمنها: ما يكون لفظيا كالإيجاز، ومنها ما يكون لغرض معنوي كعدم أهمية ذكره، أو لعلم المخاطب به، أو للجهل به، أو لتعظيمه فلا يقرن اسمه بغيره، أو لتحقيره، أو للخوف منه أو عليه، ومن أبرز الأسباب التي يُحذف الفاعل من أجلها أن يكون للإبهام، وهذا ما يدخل فيه الإطلاق في دلالة المحذوف، كأن يُحذف الفاعل لتشمل دلالته جميع من هم في جنسه كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[٢]، فحُذف الفاعل هنا من (حييتم) لإطلاق دلالته على كل من يقدم التحية إليك، فهو غير مقيد بشخص بعينه وإنما مطلق على جميع الناس.

وفي هذا يوضح ابن مالك دلالات حذف الفاعل، فبعد أن يذكر الدلالات السابق ذكرها يشير إلى دلالة الإطلاق في حذف الفاعل بقوله: "ومن الأغراض المعنوية أيضا ألا يتعلق مراد المتكلم بتعيين الفاعل كقوله تعالى[٣]: ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ﴾"[٤].

ولم أجد في أبواب سيبويه مبحثا منفصلا يفصل فيه مواضع حذف الفاعل ودواعيه، وإنما كانت مسائل في متفرقات أخرى، استعمل فيها سيبويه أمثلة لأفعال مبنية للمعلوم، حُذف الفاعل بها، مثل قوله في (باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى):

---

١ – انظر ابن مالك، شرح التسهيل، ١٢٥/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ١١٥/٢، والسيوطي، همع الهوامع، ٣٩٤/١.

٢ – سورة النساء، من الآية ٨٦.

٣ – سورة البقرة، من الآية ١٩٦.

٤ – ابن مالك، شرح التسهيل، ١٢٥/٢.

"لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار فمن ذلك أن تقول على قول السائل: كم صيد عليه؟ وكم غير ظرف لما ذكرت لك من الاتساع والإيجاز، فتقول: صيد عليه يومان، وإنما المعنى صيد عليه الوحش في يومين، ولكنه اتسع واختصر، ولذلك أيضا وضع السائل كم غير ظرف، ومن ذلك أن تقول: كم وُلد له؟ فيقول: ستون عاما، فالمعنى وُلد له الأولاد ووُلد له الولد ستين عاما، ولكنه اتسع وأوجز "[١].

فسيبويه هنا يوضح جواز أن يقوم الظرف مقام الفاعل ويكون نائبا عنه، ولم يتطرق إلى ذكر دواعي هذا الحذف دلاليا، وكذلك يشير إلى حذف الفاعل وتقديره في قوله (كم ولد له؟) فيكون الجواب ستون عاما، بينما الفاعل لم يُلفظ صراحة ولكنه أوّله بأن يكون (وُلد له الأولاد) فكان هذا الحذف للاتساع والإيجاز.

ويوضح السيرافي هذه المسألة بقوله: "ومنها أن الظرف الذي يجوز إجراؤه مجرى الأسماء يجوز أن يقوم مقام الفاعل مجازا، لأنا قد جعلناه بمنزلة (زيد) كقولك: (سير بزيد يومٌ طويلٌ)، كما تقول: (ضُرب بزيد الحائط)، فقد أقمت (اليوم) مقام الفاعل وجعلته كالأسماء الصحيحة...فتقول الآن: إن قول السائل: (كم صيد عليه) أراد كم يوما صيد عليه"[٢].

إذن لم تظهر مسائل حذف الفاعل ودلالاته عند سيبويه، وإن كان

---

١ – سيبويه، الكتاب، ١٩٣/١.

٢ – السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ط١، ١٠٥/٢.

بالإمكان استنباطها واستشفافها من أثناء مسائله، ولكنه لم يغفل عن القيمة الدلالية للحذف عموما في شتى المسائل، فكثير ما يشير في بعض مواضع الحذف أنه يكون إما للاتساع، أو للتخفيف، أو لكثرة الاستعمال.

٣-الإطلاق في حذف المفعول به:

يأتي المفعول به بعد الفعل المتعدي ليتمم معناه ويوضحه ويعيّن على ماذا وقع فعله، إلا إن الجمل الفعلية – أحيانا- قد تستغني عن ذكر المفعول به، وذلك لعدة أسباب ذكرها جمهور النحويين[١] أبرزها إذا ذُكر ما يدل عليه، أو للعلم به أو للجهل به، أو للتعظيم أو المشاكلة وغيرها من الدلالات التي يوضحها سياق النص أو المقام.

ومن أهم الدلالات التي يدل عليها حذف المفعول هو عدم التعيين، التي اصطلح عليها أبو حيان بقوله: "أو للمبالغة بترك التقييد، نحو: فلان يُعْطي ويَصل"[٢] وترك التقييد يعني الإطلاق في المعنى، أو (التعميم، وعدم قصد التعيين) كما اصطلح عليه السيوطي[٣]، ليوسع المعنى في ذهن المخاطب دون حصره في دلالة معينة، بل ليشمل كل مفعول يقبله معناه، كقولنا: (فلان يأمر وينهي)، ليدل على السلطة المطلقة بيده دون قيود، على خلاف لو قلت: (فلان يأمر بالصدقة وينهى عن الربا) -مثلا- ففي هذا تقييد لحدود أمره ونهيه، ويُركز على من بيده الأمر والنهي وليس على دلالة الأمر والنهي نفسها، ومن هذا الباب جاء في الآيات الكريمة قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[٤] فلم يذكر المفعول لاتساع معناه والاقتصار على

١ – انظر أبا حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٨٢/٣. والسيوطي، همع الهوامع، ٩/٢.

٢ – أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٨٢/٣.

٣ – السيوطي، همع الهوامع، ٩/٢.

٤ – سورة الليل، آية ٥.

دلالة فعل العطاء والتقوى وهو لب المعنى، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ﴾[١] فيها دلالة الاقتصار بصفة الإحياء والموت فهي خاصة بالله تعالى دون غيره وتقع على كل مخلوق لذلك حُذف المفعول للإطلاق، وقوله: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾[٢] فلم يذكر ما يلد ونفاه عنه سبحانه، ولو ذُكر لفسد المعنى وهو التوحيد دون سابق له أو لاحق، ولذلك يُسمي النحويون[٣] هذا النوع من حذف المفعول به بالحذف اقتصارا.

وأما عند سيبويه فلم أجد لديه مسائل كثيرة في حذف المفعول به يتناولها بالتفصيل، وإنما تنبثق من أثناء المسائل العامة، ويغلب عليها الحذف للاستغناء، كما جاء في (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك) الذي يحذف فيه المفعول به لدلالة ما قبله عليه، فيقول: "ومما يقوِّي ترك نحو هذا [أي حذف المفعول به] لعلم المخاطب، قوله عز وجل: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾[٤] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه، ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرك"[٥]. فحُذف المفعول في (الحافظات والذاكرات) في الآية، وحذف المفعول في (نترك) لما دل عليه ذكر المفعول به الأول، فكان الحذف استغناء به، ولا يشمله دلالة الإطلاق، وبهذا أشار السيرافي بقوله: "ويجوز حذف ضمير المفعول من الفعل الثاني؛ لأن المفعول يجوز حذفه؛ لأنه كالفضلة المستغنى عنها، وقد علم أن الفعل

---

١ – سورة غافر، من الآية ٦٨.

٢ – سورة الإخلاص، آية ٣.

٣ – انظر ابن هشام، مغني اللبيب، ٢٦٧/٢.

٤ – سورة الأحزاب، من الآية ٣٥.

٥ – سيبويه، الكتاب، ٨٧/١.

قد وقع به، وقال الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ على معنى والذاكراته، ﴿وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ﴾، ولم يأتِ للفعل بمفعول اكتفاء بالأول"[١].

بينما كان أقرب موضع ظهر فيه حذف المفعول به لدلالة الإطلاق، ما أجاز فيه سيبويه حذف المفعولين في الفعل (ظننت)، حيث يقول في (باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين): "وأما (ظننت ذاك) فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول (ظننت) فتقتصر، كما تقول (ذهبت)، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب، فذاك ههنا هو الظن، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، وكذلك (خِلتُ وحسبت)"[٢].

ففي هذا الاستعمال يكتفي المتكلم بالفعل وفاعله، لإثبات الفعل أكثر من إيضاح على ماذا وقع الظن، ففي حذف المفعولين إطلاق للدلالة، ومن البدهي أن يكون هذا الاستعمال خاضع لسياق المقام بين المتكلم والمخاطب.

ويوضح السيرافي موقف سيبويه من هذا الحذف بقوله: "يعني أن قول العرب: (ظننت ذاك) إنما يعنون ذاك الظن، وقد جاز أن تقول: (ظننت) كما بينا، فإذا جئت بذاك، وأنت تعني به المصدر، فإنما أكدّت الفعل، ولم تأتِ بمفعول يُحوج إلى مفعول آخر"[٣].

ومن هنا يتجلى وعي سيبويه بدلالات الحذف والذكر في الجمل وسياقاته، وتمييزه بين الحذف للتخفيف لكثرته في الاستعمال، والحذف للاستغناء لما يدل عليه في سياق النص، والحذف للإطلاق الذي لا يستدعي ذكره مسبقا في النص، وإنما حُذف للتوسع في تأويل المحذوف وتركه لذهن المخاطب.

---

١ – السيرافي، شرح الكتاب، ٣٦٠/١.

٢ – سيبويه، الكتاب، ٦١/١.

٣ – السيرافي، شرح الكتاب، ٢٨٤/١.

وبعد كل ما سبق تبرز أهم وسائل الإطلاق في الجمل وهي (الحذف)، ولا يكون الحذف ذا فائدة إلا بالاعتماد على المقام والموقف أولا (السياق المقامي) والظروف المحيطة بالحدث، مما يساعد على فهم المحذوف، ثم العهدية الذهنية عند المخاطب بالأمر مما يستدعي الحذف، لقول ابن جني: " أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه"[١].

وقد كان سيبويه فطنا لهذه الأحوال للمخاطب ومراعيا لها في تكوين التراكيب النحوية بما يتوافق مع حالة المخاطب، مما يدلنا على عناية سيبويه بالظواهر التداولية في الخطاب ودورها في تكوين الجمل وتراكيبها.

المبحث الثالث– الإطلاق في الحروف (الواو العاطفة):

يتمثل هذا المبحث في الحروف التي تكون دلالاتها مطلقة في النص، ولم أجد كثيرا من المواضع أو الحروف التي تدل على هذا الإطلاق، وكان أقرب حرف يتضمن هذه الدلالة هو (حرف الواو) من حروف العطف الذي يدل على إطلاق الجمع بين شيئين أو أكثر، أما بقية الحروف فكانت دلالاتها مقيدة بما تدخل عليه أو تضاف إليه.

وأشار جمهور النحويين ولاسيما البصريين[٢] منهم بأن الواو حرف لمطلق الجمع، فهو يدل على الجمع بين أمرين جمعا مطلقا دون تقييد أحدهما بالبدء أولا أو آخرا، ففي دلالة الواو يقول المبرد: "فمنها (الواو)

١ – ابن جني، الخصائص، ٢٣٣.

٢ – انظر ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ط٤، ص٢٨٢. والسيوطي، همع الهوامع، ١١٦/٣.

ومعناها إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول وليس فيها دليل على أيهما كان أولا"[1] فهو بقوله هذا يشير إشارة ضمنية إلى دلالة الإطلاق في استعمال حرف الواو في الجملة أو النص، إذ إن الجمع بين الأول والثاني غير ملزم.

وصرّح الزمخشري بدلالة الإطلاق في الواو العاطفة ووظيفتها في تركيب الجمل، وكان –حسب اطلاعي– أقدم من استعمل لفظ الإطلاق في الجمع حيث يقول: "فالواو للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر، ولا أن يجتمعا في وقت واحد، بل الأمران جائزان، وجائز عكسهما؛ نحو قولك جاءني زيد اليوم وعمرو أمس، واختصم بكر وخالد، وسيَّان قعودك وقيامك، وقال الله تعالى: ﴿ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾[2]، وقال: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾[3] والقصة واحدة"[4].

وأما عند سيبويه فكان هذا الإطلاق الدلالي متجليا في (باب ما أشرك بين الاسمين في الحرف الجار فجريا عليه كما أشرك بينهما في النعت فجريا على المنعوت) حيث يقول: "وذلك قولك: (مررت برجل وحمار قبلُ)، فالواو أشركت بينهما في الباء فجريا عليه، ولم تجعل للرجل منزلة بتقديمك إياه يكون بها أولى من الحمار، كأنك قلت: مررت بهما. فالنفي في هذا أن تقول: (ما مررت برجل وحمار)، أي: ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول:

---

١ – المبرد، المقتضب، ١٤٨/١. كذلك انظر ابن السراج، الأصول، ٧٢٧/٢–٧٢٨.

٢ – سورة البقرة، من الآية ٥٨.

٣ – سورة الأعراف، من الآية ١٦١.

٤ – الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمّان، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ط١، ص٣٠٧–٣٠٨.

(مررت بزيد وعمرو) والمبدوء به في المرور (عمرو)، ويجوز أن يكون (زيدا)، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة، فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني"[١].

فمن هذا النص تظهر إشارة سيبويه إلى دلالة الجمع بلفظ الشراكة، وهذه الشراكة مطلقة الترتيب فلا فرق في أيهما كان أولا، وتضمن نصه ثلاثة أوجه للمعنى: بأن يكون البدء بالأول، أو بالثاني أو بهما معا، وتتلخص جملته (فالواو تجمع هذه الأشياء على هذه المعاني) بدلالة الإطلاق في واو العطف، مما يدل على وعي سيبويه بدلالة الإطلاق في الحروف ووظيفتها في النص، وإن لم يستعمل لفظ الإطلاق صراحة، إلا إن نصوصه مبطنة بهذا المفهوم الذي يدركه سيبويه، ويدرك تفاصيله ومسوغاته ودواعيه، كمراعاة أحوال المخاطبين من قصد المتكلم وذهنية المخاطب، ودور سياق المقام في تشكيل الجمل.

١ – سيبويه، الكتاب، ٣٥٦/١.

الخاتمة:

تعددت وظائف النحو في الجملة والنص، بعرض تراكيبها وقواعدها وضوابطها، حتى تؤدي إلى الدلالة الواضحة، والمرمى المطلوب من وراء القصد، فتُقدم النص متجانس التراكيب، متناغمًا مع الإيقاع اللفظي، منفتح المعاني، بليغ الدلالة، مشوقا للنفس.

فكان من وسائل هذه الوظائف اللغوية الإطلاق في الدلالة وأحكام التراكيب، حيث أثْرَت مكونات الجملة والنص بكثير من المعاني المتناسبة مع المقصد والسياق المقامي، واختزالها في ألفاظ قليلة، تفتح آفاقًا دلالية كثيرة، فعرضتُ أدوات الإطلاق ما جاء منه في الحذف والتنكير وغيره، وأسهبتُ الكلام في الحذف لأنني رأيته الوسيلة العظمى والمكون الرئيس لوسائل الإطلاق اللغوي دلاليًا، ويُعد من أهم وسائل التماسك النصي لما يحويه من اختزال لفظي وجماليات لغوية.

وأوجز أهم الملاحظ في الحذف من حيث أنواعه وأغراضه وأثره وجمالياته، فمما استنبطته من مسائل سيبويه ونصوصه وجدتُ أن للحذف ثلاثة أنواع: الأول حذف لوجه دلالي واحد تدل عليه القرينة وهذا يكون للاختصار والتخفيف، والثاني حذف حمّال أوجه مطلق التأويل، وهذا يكون للاقتصار والتركيز على (المسند) سواء على الفعل أو الخبر، وهذا النوع أقرب نوع لدلالة الإطلاق، والثالث حذف للتأويل النحوي وهذا يتطلب تقديرًا صناعيًا، ويخرج عن عنايتي في هذا البحث.

أما أغراض الإطلاق في الحذف والأبعاد الدلالية التي يؤديها –حسب مسائل سيبويه– فتتجلى في عدة غايات: منها ما كان لكثرة الاستعمال واستغناءً لعلم المخاطب به، ومنها ما يكون للاتساع في المعنى وعدم الحصر مما يُعطي مساحة للمتلقي بتأويل المحذوف وتقديره بما يتوافق مع المعنى والموقف والسياق النصي والسياق المقامي، ومنها ما يكون للمبالغة

والتهويل والتعظيم وما شاكل ذلك من المعاني التي يستدعيها المقام، وكل هذا حتى يصل بالجمالية التي يتضمنها الحذف ويضيفها في النص كقوة الجملة وبلاغتها في عدم ذكر المحذوف، وتكون أكثر تشويقًا وجذبًا لنفس المخاطب؛ لما فيه من إيجاز يوسع المعاني ويختزلها في عدم ذكرها، وتركها لذهن المخاطب وتخيله في تقدير المحذوف، وسعة أفق المعاني المتوقعة لما يرمي إليه المتكلم بإعطاء معانٍ إضافية فتوظف اللغة توظيفًا إبداعيًا.

وأما القيمة الجمالية للإطلاق باستعمال الحذف فلا يخلو من جمالياته في النص وما يؤديه من دلالة واسعة أبلغ مما لو ظهر المحذوف، كما وصفه الجرجاني بوصف دقيق بليغ حين قال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك تكون أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانًا إذا لم تبن"[١].

وأومأ الرضي بتلك الجماليات للحذف مستعملا ألفاظ الإبهام – أي الإطلاق– في الجملة، وأثرها في نفس المخاطب حين قال:" والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم؛ لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم المقصود منه"[٢].

وكل هذه الدلالات تظهر ملامحها عند سيبويه باستعمال الإطلاق في المعاني، وإن لم تكن بألفاظ صريحة بل تكون بألفاظ أخرى كاستعماله للفظ (الإبهام والمبهم)، أو بإشاراتها في أثناء شرحه مما يدل على معنى

١ – الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، مصر، ١٤٢٢هـ–٢٠٠١م، ط١، ص ١٢٩.

٢ – الرضي الإستراباذي، شرح الكافية، ١٩٤/١

الإطلاق، فكان سيبويه مدركًا لهذه الأبعاد في الدلالة والوسائل المناسبة لها حيث تمثلت في التنكير والحذف، مع العلم أن سيبويه كان يستعمل الإضمار تارة والحذف تارة أخرى وكلاهما بمعنى واحد، وكان فطنًا بمقتضياتها ومسوغاتها، فلا يكون الإطلاق إلا مراعيًا لأحوال السياق في النص وسياق المقام، بالإضافة إلى مراعاته لأحوال المخاطب، فكل هذه المقتضيات إن توفرت في النص جعلته نصًا بليغًا وافيًا مشوقًا للنفس.

المصادر والمراجع

١- **الأزهري**، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م، ط١.

٢- **الأنباري**، أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د.ت)، (د.ط).

٣- **البيضاوي**، أبو سعيد عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ، ط١.

٤- **الجرجاني**، أبو بكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، مصر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط١.

٥- **ابن جني**، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ط١.

٦- **الجوهري**، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ط٤.

٧- **أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف**

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا – الرياض، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ط١.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى النماس، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، (د.ط).

٨- **ذو الرمة**، غيلان بن عقبة بن نهيس المضري، ديوان ذو الرمة شرح الخطيب التبريزي، قدمه وكتب هوامشه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ط٢.

٩- **الرازي**، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر، المحصول في علم الأصول، تحقيق طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ط٣.

١٠- **ابن أبي الربيع**، عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ط١.

١١- **الرضي الإستراباذي**، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ط١.

١٢- **الرماني**، أبو الحسن علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، (د.ت)، (د.ط).

١٣- **الزبيدي**، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق نواف الجراح، دار صارد، بيروت، ٢٠١١م، ط١.

١٤- **الزمخشري**، أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر، عمّان، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م، ط١.

١٥- **السامرائي**، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمّان – الأردن، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ط٥.

١٦- **ابن السراج**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: د. محمد عاطف الترّاس، دار السلام، القاهرة، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م، ط١.

١٧- **سيبويه**، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار التاريخ – بيروت، (د.ت)، (د.ط).

١٨- **السيرافي**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، ط١.

١٩- **السيوطي**، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في النحو، اعتنى به: أحمد عزّو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ط١.

٢٠- **الشوكاني**، محمد بن علي، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ١٤٢٩هـ - ١٩٩٩م، ط١.

٢١- **الصبان**، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ط١.

٢٢- **الطبري**، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ط١.

٢٣- **العسكري**، أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، علق عليه ووضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ط٢.

٢٤- **ابن عقيل**، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٢٥- **ابن فارس**، أبو الحسن أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، لعام ١٤١٨- ١٩٩٧م، ط١.

٢٦- **الفيروزآبادي**، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ط١.

٢٧- **القرطبي**، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، (د.ط).

٢٨- **الكفوي**، أبو البقاء أيوب بن موسى، معجم الكُلِّيَّات، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ط٢.
٢٩- **ابن مالك**، جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، مصر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ط١.
٣٠- **المبرد**، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م ط٢.
٣١- **ابن مضاء القرطبي**، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهر، ١٩٨٢م، ط٢.
٣٢- **ابن منظور**، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، ط١.
٣٣- **ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن يوسف**
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، (د.ط).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، (د.ط).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ط٤.
٣٤- **ابن يعيش**، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ط١.

References

1- alazhry ،abo mnsor m7md bn a7md ،thzyb allgha ، t78y8 m7md 3od mr3b ،dar e7ya2 altrath al3rby ، byrot ،2001m ،61.

2- alanbary ،abo albrkat 3bd alr7mn ،al ensaf fy msa2l al5laf byn aln7oyyn ،t78y8 m7md m7yy aldyn 3bd al7myd ،dar al6la23 ،al8ahra ،(d.t) ،(d.6).

3- albydaoy ،abo s3yd 3bd allh bn 3mr ،anoar altnzylwasrar altaoyl ،t78y8: m7md 3bd alr7mn almr3shly ،dar e7ya2 altrath al3rby ،byrot ،1418h ،61.

4- algrgany ،abo bkr 3bd al8ahr ،dla2l al e3gaz fy 3lm alm3any ،t78y8: s3d krym alf8y ،dar aly8yn ،msr ، 1422h-2001m ،61.

5- abn gny ،abo alft7 3thman ،al5sa2s ،t78y8: m7md 3ly alngّar ،3alm alktb ،byrot ،1427h**2006 –** ـm ،61.

6- algohry ،abo nsr esma3yl bn 7mad ،als7a7 tag allghaws7a7 al3rbya ،t78y8 a7md 3bd alghfor 36ar ، dar al3lm llmlayyn ،byrot ،1407h**1987–**ـm ،64.

7- abo 7yan alandlsy ،athyr aldyn m7md bn yosf

- altzyylwaltkmyl fy shr7 ktab altshyl ،t78y8: d. 7sn hndaoy ،dar knoz eshbylya – alryad ،1418h-1997m ، 61.
- artshaf aldrb mn lsan al3rb ،t78y8: ms6fy alnmas ، almktba alazhrya lltrath ،al8ahra ،1417h- 1997m ،(d.6).

8- zo alrma ،ghylan bn 38ba bn nhys almdry ،dyoan zo alrma shr7 al56yb altbryzy ،8dmhwktb hoamshh mgyd 6rad ،dar alktab al3rby ،byrot ،1416h-1996m ،62.

9- alrazy ،f5r aldyn abo 3bd allh m7md bn 3mr ،alm7sol fy 3lm alasol ،t78y8 6h gabr fyad al3loany ،m2ssa alrsala ،1418h**1997 –** ـm ،63.

10-abn aby alrby3 ،3byd allh bn a7md al8rshy al eshbyly ، albsy6 fy shr7 gml alzgagy ،t78y8: d. 3yad bn 3yd althbyty ،dar alghrb al eslamy ،byrot ،1407h-1986m ، 61.
11-alrdy al estrabazy ،m7md bn al7sn ،shr7 alkafya ،t78y8: 3bd al3al salm mkrm ،3alm alktb ،al8ahra ،1421h-2000m ،61.
12-alrmany ،abo al7sn 3ly bn 3ysy ،rsala al7dod ،t78y8 ebrahym alsamra2y ،dar alfkr ،3mّan ،(d.t) ،(d.6).
13-alzbydy ،m7md mrtdy al7syny ،tag al3ros mn goahr al8amos ،t78y8 noaf algra7 ،dar sard ،byrot ،2011m ،61.
14-alzm5shry ،abo al8asm m7mod bn 3mr ،almfsl fy 3lm al3rbya ،t78y8: d. f5r sal7 8dara ،dar 3mar llnshr ، 3mّan ،1425h-2004m ،61.
15-alsamra2y ،fadl sal7 ،m3any aln7o ،dar alfkr ،3mّan – alardn ،1432h**2011 –** ،m ،65.
16-abn alsrag ،abo bkr m7md bn alsry bn shl ،alasol fy aln7o ،t78y8: d. m7md 3a6f altrّas ،dar alslam ،al8ahra ، 1439h**2018 –** ،m ،61.
17-syboyh ،alktab ،t78y8 3bd alslam m7md haron ،dar altary5 – byrot ،(d.t) ،(d.6).
18-alsyrafy ،abo s3yd al7sn bn 3bd allh ،shr7 ktab syboyh ، t78y8 a7md 7sn mhdlyw3ly syd 3ly ،dar alktb al3lmya ، byrot ،1429h**2008 –** ،m ،61.
19-alsyo6y ،glal aldyn 3bd alr7mn ،hm3 alhoam3 shr7 gm3 algoam3 fy aln7o ،a3tny bh: a7md 3zّo 3naya ،dar e7ya2 altrath al3rby ،byrot ،1431h**2010 –** ،m ،61.
20-alshokany ،m7md bn 3ly ،ershad alf7ol ely t78y8 al78 mn 3lm alasol ،t78y8 a7md 3zo 3naya ،dar alktab al3rby ،1429h**1999 –** ،m ،61.

21-alsban ،abo al3rfan m7md bn 3ly ،7ashya alsban 3la shr7 alashmony 3la alfya abn malk ،t78y8: 3bd al7myd hndaoy ،almktba al3srya ،byrot ،1425h**2004 –** ـm ،61.

22-al6bry ،abo g3fr m7md bn gryr ،gam3 albyan fy taoyl al8ran ،t78y8: a7md m7md shakr ،m2ssa alrsala ، 1420h-2000m ،61.

23-al3skry ،abo hlal al7sn bn 3bd allh ،alfro8 allghoya ،3l8 3lyhwod3 7oashyh: m7md basl 3yon alsod ،dar alktb al3lmya ،byrot ،2010m ،62.

24-abn 38yl ،bha2 aldyn 3bd allh ،shr7 abn 38yl 3la alfya abn malk ،t78y8 m7md m7yy aldyn 3bd al7myd ، mktba dar altrath ،al8ahra ،1419h**1998–** ـm.

25-abn fars ،abo al7sn a7md ،alsa7by fy f8h allgha al3rbyawmsa2lhawsnn al3rb fy klamha ،alnashr m7md 3ly bydon ،l3am 1418- 1997m ،61.

26-alfyrozabady ،mgd aldyn m7md bn y38ob ،al8amos alm7y6 ،dar alktb al3lmya ،byrot ،1420h**1999 –** ـm ،61.

27-al8r6by ،abo 3bd allh m7md bn a7md ،algam3 la7kam al8ran ،t78y8: a7md albrdonyw ebrahym a6fysh ،dar alktb almsrya ،al8ahra ،1384h- 1964m ،(d.6).

28-alkfoy ،abo alb8a2 ayob bn mosy ،m3gm alkĺyٌat ، m2ssa alrsala ،byrot،1419h**1998–**ـm ،62.

29-abn malk ،gmal aldyn m7md bn 3bd allh ،shr7 altshyl ، t78y8: 3bd alr7mn alsydwm7md bdoy alm5ton ،hgr ll6ba3awalnshr ،msr ،1410h**1990 –** ـm ،61.

30-almbrd ،abo al3bas m7md bn yzyd ،alm8tdb ،t78y8: m7md 3bd al5al8 3dyma ،lgna e7ya2 altrath al eslamy ،al8ahra ،1399h-1979m 62.

31-abn mda2 al8r6by ،alrd 3la aln7aa ،t78y8: sho8y dyf ، dar alm3arf ،al8ahr ،1982m ،62.

32-abn mnzor ،lsan al3rb ،dar e7ya2 altrath al3rby ،byrot ، 1431h**2010 –** m ،61.

33-abn hsham alansary ،3bd allh gmal aldyn bn yosf

- mghny allbyb 3n ktb ala3aryb ،t78y8 m7md m7yy aldyn 3bd al7myd ،dar al6la23 ،al8ahra ،2009m ،(d.6).
- aod7 almsalk ely alfya abn malk ،t78y8: m7md m7yy aldyn 3bd al7myd ،dar al6la23 ،al8ahra ،2009m ،(d.6).
- shr7 86r alndywbl alsdy ،t78y8: d. emyl bdy3 y38ob ، dar alktb al3lmya ،byrot ،2011m ،64.

34-abn y3ysh ،y3ysh bn 3ly ،shr7 almfsl llzm5shry ،t78y8: emyl bdy3 y38ob ،dar alktb al3lmya ،byrot ،1422h-2001m ،61.